

الدرس المائة وتسع

المسألة (8): «إذا كان مجتهدان متساويان في العلم يتخير العامي في الرجوع إلى أيهما كما يجوز له التبويض في المسائل، بأخذ بعضها من أحدهما وبعضها من آخر».

هنا أمران:

الأول: إذا كان هناك مجتهدان متساويان في العلم، فالعامي مخير في الرجوع إلى أيهما شاء، ولكن البعض قال: يجب عليه الأخذ بأحوط القولين. وقلنا سالفاً:

صفحة 407

يمكن تأسيس الحجية التخيرية في هذه الموارد عقلاً ونقلاً، بمعنى أن العقل يخبرنا بالأخذ بأيٍّ من الفتويين، وكذلك الأدلة النقلية لها حجية وشاملة في اختيار أيٍّ من الفتويين، وإن خالف ذلك، السيد الخوئي (قدس سره) نافياً وجود الحجية التخيرية، وقلنا في مقام الإجابة: يمكن التمسك بالحجية التخيرية في هذا المورد.

الثاني: قال السيد (قدس سره) : «كما يجوز له التبويض في المسائل...»، بمعنى أن للعامي أن يأخذ بعض المسائل من هذا المجتهد وبعضاً آخر، من ذلك المجتهد.

هنا سؤال يطرح نفسه: ما هو الدليل على هذا الكلام في جواز التبويض، هل من باب أحدهما أعلم في العبادات، والآخر في المعاملات؟ وهل أن هذا التبويض واجب أم لا؟ فأشار السيد (قدس سره) في المسألة (47) وقال: «إذا كان مجتهدان أحدهما أعلم في أحكام العبادات والآخر أعلم في المعاملات، فالأحوط تبويض التقليد. وتأتي هذه النظرية من السيد تبعاً لما ذهب إليه في تقليد الأعلام بالاحتياط الوجوبي، فتكون النظريات هنا ثلاث:

1 - النظرية القائلة بتقليد الأعلام وهي نظرية من السيد (قدس سره) حيث ذهب إلى تقليد الأعلام في الأحكام التي تثبت أعلميته بالاحتياط الوجوبي.

2 - النظرية القائلة بتقليد الأعلام في الفتوى.

3 - النظرية القائلة بالتخير بين مجتهدين متساويين.

يخضع البحث هنا لهذا البيان: يجب دراسة أصل مستند التبويض سواء كان بالجواز أو بالوجوب. وهل أن حجية الفتوى شاملة لكليهما أم لا؟، وهل هذه الحجية إطلاقية؟ حيث يشمل الاطلاق، الأخذ من كليهما، يعني يمكن أخذ بعض الأحكام من هذا المجتهد، والبعض الآخر من ذاك، فإذا استفدنا الحجية التخيرية من أدلة حجية الفتوى يقول الاطلاق عندئذ: يمكن التبويض بينهما كما يدل

صفحة 408

التبعيض أم لا، وإذا قال أحدهما: إن الدليل على التخيير، الإجماع في القدر المتيقن بالنسبة إلى جميع المسائل، يعني يمكن للعامي أن يرجع إلى زيد في جميع المسائل أو إلى عمر.

الجواب: إن الدليل على التخيير غير منحصر بالاجماع، ويمكن ذلك من اطلاق أدلة حجية الفتوى، حيث استفدنا التخيير من هذه الأدلة.

وقال البعض: نقبل بالتبعيض في المسائل غير المترابطة التي لها تركيب واحد، يعني نقبله، مثلاً، أن يقلد زيد في الصلاة، وفي الحج، وفي الصوم، الثالث، وهكذا، ولكن في المسائل المركبة الارتباطية لا نقبل بالتبعيض بين المسائل، مثلاً، أن يقلد في الصلاة مجتهدين، حيث يقول أحدهما بوجوب قراءة السورة، ويقول الآخر، بعدم وجوبها، أو يقول أحدهما بالتسبيحات الأربع ثلاث مرات ويقول الآخر: يكفي مرة واحدة، فهل القائلون بجواز التبعيض يقولون بهذا التبعيض أيضاً، أم لا؟ وإذا أخذنا عبارة الإمام الراحل (قدس سره) في التحرير والسيد (قدس سره) في العروة نراها مطلقة دون أن يفرقا بين هذه الموارد.

كلام المرحوم السيد الخوئي:

ذهب السيد الخوئي (قدس سره) في كتاب «التنقيح»⁽¹⁾: إلى بطلان التقليد في التبعيض التركيبي والارتباطي بين الأجزاء، ودليله على ذلك: إن صحة كل جزء يتوقف على صحة بقية الأجزاء، مثلاً، إذا بطل جزء في مركب فتبطل بقية الأجزاء تبعاً لبطلان الجزء السابق، يعني حسب تعبيره: إن الصحة في المركبات الارتباطية بنفسها صحة على الارتباط، فيتوقف صحة كل جزء على صحة الجزء السابق، وهكذا بقية الأجزاء، مثلاً، إذا كان مجتهدان ذهب أحدهما إلى وجوب السورة وجوب التسبيحات الأربع ثلاث مرات، وذهب الآخر في التسبيحات إلى كفاية

1 - التنقيح، ج 1، ص 312.

صفحة 409

المرّة الواحدة، وجاء المكلف وعمل ببعض ما ذهب إليه الأول دون ما ذهب إليه الثاني، فيقينا ليس هناك من يفتي بصحة هذا التركيب، يعني كما قال المرحوم السيد الخوئي: «وليس في البين من يفتي بصحة العمل وعدم وجوب الاعادة» يعني ليس بين المجتهدين من أفتى بوجوب السورة والتسبيحات الأربع ثلاث مرات ثم قال بالإعادة، والعكس أيضاً صادق.

إشكال آية الله العظمى اللنكراني:

هناك أشكالان من قبل الوالد المعظم (دام ظلّه) في كتابه (تفصيل الشريعة) على المرحوم السيد الخوئي عمدتهما حيث قال: ما هو معنى الصحة في العمل المركب؟ ومتى يكون العمل المركب صحيحاً؟ نقول: إذا كان العمل المركب مشتملاً على الأجزاء المعتبرة وكل جزء منه مستند إلى حجة، وما نحن فيه جزء منها، يعني، السورة حجة برأى هذا المجتهد، وفي التسبيحات الأربع على رأي مجتهد آخر، فيمكن حينئذ أن يكون مجموع هذا العمل المركب مشتمل على الأجزاء المركبة، إذن هو صحيح، لأن الصحة لا معنى لها غير ذلك.

وبعبارة أخرى، فمن أين جاء السيد الخوئي (قدس سره) بهذا المعنى أن يكون مجموع الأجزاء صحيحة عند مجتهد واحد، وأن جزء العمل حجة معتبرة، وإذا كان العمل المركب من مجتهدين باطل، فهذا لا يقدح في اعتبار حجية الجزء، إذن التبعية في المركب لا إشكال فيه.

ولكن الدقة تقتضي أن يكون الحقّ مع السيد الخوئي (قدس سره) . لماذا؟ نقول للوالد المعظم: إن الصحة معناها الاشتغال على الأجزاء المعتبرة، فإذا أفتى مجتهد بعدم وجوب السورة وتركها المكلف، فلا يبقى لهذا المجتهد حكم بالنسبة لهذا الجزء، لأنّه قال: يكفي اعتبار التسبيحات مرة واحدة، فحينئذ إتيانه بالتسبيحات مرة واحدة لا تنفعه بتركه للسورة، فقولنا: إن الصحة مشتملة على الأجزاء المعتبرة،

صفحه 410

واضحة ولها الحجية التامة، إذن في الأجزاء الارتباطية نحتاج إلى الصحة الارتباطية أيضاً، وبذلك لا ينبغي إيراد الإشكال المذكور من الوالد المعظم على السيد الخوئي (قدس سره) .

بيان الاستاذ المعظم:

لابدّ من طرح أمر آخر هنا وهو: نحتاج في بعض الموارد أحياناً إلى دليل الملازمة، مثلاً، ورد في مسألة التقصير في الصلاة وعدم الصوم، ذهب مجتهد إلى أن المكلف إذا كان له هذه الخصوصيات عليه التقصير في الصلاة والافطار في الصوم، وذهب الآخر إلى عكس ما ذهب إليه الأول، قد يسأل ما هو المحذور من تبعية التقليد في هذا المورد أن يقلد في الصلاة، مجتهداً وفي الصوم، مجتهداً آخر، قيل: إن في ذلك نستفيد من دليل خارجي بسبب الملازمة بين الصلاة والصوم، فإذا قصر المكلف فحلاً، فعليه أن يفطر أيضاً، وبذلك لا يجوز التبعية بينهما، ولكن إذا قلنا لا ملازمة بينهما ولا دليل خارجي على هذه الملازمة، حينئذ يجوز التبعية بينهما بسبب كونهما عمليين مستقلين، فعليه تتعلق المسألة بوجود الملازمة وعدمه.

النتيجة: جواز التبعية في التقليد بين مجتهدين متساويين، وعدم جوازه كما ذهب إليه السيد الخوئي (قدس سره) في المركبات الارتباطية، وإذا كان هناك دليل خارجي على الملازمة يكون الحكم من المركبات الارتباطية وإذا لم يكن هناك دليل خارجي على الملازمة تكون من الأفعال الاستقلالية يجوز فيها التبعية، فالقائلون بوجوب تقليد الأعلام على نحو الفتوى يجب عليهم التبعية بين العبادات والمعاملات، والقائلين بالاحتياط الوجوبي فعليهم الرجوع في العبادات إلى مجتهد وفي المعاملات، إلى مجتهد آخر أيضاً.

صفحه 411